إشكالية المصطلح في تراثنا اللغوي العربي

د. محمد مليابي[2]

لازمت اللغة العربية الإنسان منذ فجر التاريخ، وارتبطت به ارتباطا وثيقا فهي منظمة عرفية تعني بتفسير نشاط المجتمع، يقول تمام حسان:"فاللغة إذن منظمة عرفية للرمز إلى نشاط المجتمع، وهذه المنظمة تشتمل على عدد من الأنظمة يتألف كلّ واحد منها من مجموعة من المعاني تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيمية أو المباني المعبّرة عن هذه المعاني، ثمّ من طائفة من العلاقات التّي تربط ربطا إيجابيا والفروق التّي تربط سلبيا بين أفراد كلّ من مجموعة المعاني أو مجموعة المباني..." [3]

والحديث عن اللغة العربية وسماتها الأسلوبية، حديث شائق ذو شجون خصوصا من خلال علمائها الذّين دأبوا على رعايتها والحفاظ عليها، وخلّفوا لنا تراثا نفيسا، انتهى إلينا معظمه.

إنّ اللّغة العربية من أقدم اللّغات، وأوسعها مذهبا وأدقّها تصويرا، الأمر الذّي جعلها تزخر برصيد هائل من الألفاظ ووسائل التّعبير وأساليبها، فتوسّعت فيها كيفيات الأداء وطرق ترجمة المشاعر والأحاسيس والمعاني الدّقيقة، يقول الإمام الشّافعي:"لسان العرب أوسع الألسنة مذهبا وأكثرها ألفاظا ولا تعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي." [4]

والمتأمل في الدراسات اللّغوية يدرك – لا محالة – أنّها وفّرت لنا فيضا من الخصائص المتعلّقة باللسان العربي في مجالات متعددة النحوية منها والصرفية والبلاغية والدلالية. ولقد اعتنى الدّارسون العرب القدامى بالعلاقة القائمة أساسا بين اللغة والفكر وحاولوا تفسير الظاهرة اللّغوية تفسيرا عميقا، معتمدين بالدّرجة الأولى على البيئة التّي نشأت فيها اللّغة وعلى العبقرية التّي أنتجتها وطبيعتها الاجتماعية، من خلال دراسة الروابط بين أجزاء التّراكيب التّي تتجسّد فيها العادات اللّغوية والسّلوكات الكلامية المتّصلة بمناحي النّطق والدّلالة.

ومن الظواهر التي تتوارد في الكلام العربي ظاهرة الحذف التي تحمل زخما دلاليّا كثيفا، وتتّسم بالاتساع والتّشعب، وهما ميزتان تشكّلان الدّافع الأساس لاستجلاء أسرارها الفنية والدّلالية، لكن الباحث في هذا المجال يصطدم بإشكالية تحديد المصطلح وغموضه، ولعلّ السّبب الذّي أدّى إلى هذه الإشكالية هو وجود المترادفات الكثيرة الدّالة على مفهوم واحد، ويمكن أن تعدّ المترادفات سببا ومظهرا من مظاهر الغموض والارتباك ممّا يسمح بتسرّب القلق والخلط، وهذا ما يفضي بالضرورة إلى عدم استيعاب المفاهيم استيعابا سليما ودقيقا.

فلقد أطلق القدامى في تراثنا العربي مرادفات متعدّدة للدّلالة على ظاهرة الحذف وهي: الإيجاز بالحذف، والاختصار، والإهمال، والاستغناء، والاكتفاء، والإضمار والحذف، والاستتار، والاختزال، والإسقاط، والنّزع، والإلغاء، والاقتصار، والفقدان، على الرغم من أنّ الحذف يختلف في طبيعته ومواضعه عن المصطلحات الأخرى.

لكنّ القدامى تناولوا ما يمكن أن يكون حذفا تحت باب غيره، كما عالجوا ما لا يمكن أن يكون حذفا تحت باب الحذف، ومرد ذلك هو استخدام المصطلحات كلمات عادية أو أسماء، ولم يفرّقوا بينها كما درج على ذلك المصطلحيّون المتخصّصون اليوم، أضف إلى ذلك بروز الظاهرة في حقبة زمنية متقدّمة لم يكن المنهج العلمي قد تطور على ما هو عليه اليوم.

وكان طبيعيا أن يتشتّت المصطلح ويضطرب أمام هذا الزّخم الكثيف من الأسماء والمرادفات، ويظهر بمسميات متعدّدة، إذ ما نجده عند الأوّل حذفا نلفيه عند الثّاني إضمارا وعند الثّالث استتارا وعند الآخر إيجازا واستغناء ... لأنّ كلّ واحد كان يأخذ ما يراه مفضّلا وراجحا وصائبا عن غيره في نظره، بدافع الذّاتية حينا والمذهبية حينا آخر، وهذا ما يؤدّي - حتما - إلى غياب المصطلح الدّقيق، المحدّد الدّلالة، وبقيت هذه المسميات متمايزة بتمايز اتجاهات أصحابها في كثير من المجالات، حيث هيمن على كلّ واحد منطلقه الثقافي ومجالاته.

وأسباب تعدد المصطلح واختلافه في التّراث العربي متنوعة، ممّا أدى بالضّرورة إلى اضطرابه من حيث الدّلالة والمفهوم، وغياب المفهوم الدّقيق وظهور- بدله -ما هو أقرب إلى الدّلالة اللّغوية، التّي بقيت - في غالب الأحيان - متمايزة بتمايز نظرة أصحابها واتجاهاتهم، يقول أحمد جمال العمري في هذا الشّأن أثناء حديثه عن المصطلح البلاغي:"كان بعضهم يحاول أن يضفي على بعض هذه المسمّيات نوعا من الدّلالة الخاصة، التّي تبتعد به قليلا عن دلالته اللّغوية بيد أنّ هذه المحاولات كانت بمجهود فردي لم يقدّر لها أن تنال حظا من الاتفاق والذّيوع يرقى بها إلى مستوى المصطلح العلمي، ومن هنا وجدنا هذه المصطلحات البلاغية- عندهم- كانت مضطربة الدّلالة يختلف مدلولها ومفهومها بين عالم وآخر." [5]

مؤدى هذا الكلام أنّ التقارب الذّي كان بين المسميات والمفاهيم ناتج عن كون العلماء نهلوا من ينابيع معرفية وعلمية مختلفة، ومن حقول متباينة ولكل حقل سماته الخاصة، وطابعه المتميز في معالجة ظاهرة الحذف، ولكل مقاربة من هذه المقاربات أدوات ومفاهيم ومرامي خاصة.

ولكن في الواقع هذه التباينات في عمومها سطحية، ويبقى الجوهر قاسما مشتركا، يؤطره هدف واحد يتمثل في الفهم والاستيعاب، غير أنه كان ممكنا إقامة حوار على مستوى المسميات والمفاهيم بغية تحقيق قدر من الاتفاق والذيوع.

وغلب على القدماء عنايتهم بالتطبيق أكثر من عنايتهم بالمفهوم- وإن كانت الظاهرة في الأساس متعلّقة به - فيما يتصل بهذه الظاهرة كونها سببا هاما من أسباب التّأويل والتّخريج والتّفسير؛ وللتّوضيح أكثر سنقف عند بعض الاختلافات في إطلاق المفاهيم من خلال الأمثلة التّالية:

جاء في كتاب الجمل المنسوب للخليل:" وأمّا قوله تعالى: ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ [6] فعلى معنى فعلٍ مضمرٍ، اطّرح لعلم المخاطب بمعناه. وهو: الزموا صبغة اللّه." [7]

وقال في هذا المضمار أيضا:"وأمّا قوله، تعالى:﴿ قل بل ملّة إبراهيم حنيفا ﴾ [8] نصب "ملة"على إضمار كلام.كأنّه قال: بل نتّبع ملّة إبراهيم." [9]

وورد في كتاب سيبويه في باب ما يضمر فيه الفعلُ المستعملُ إظهارُه في غير الأمر والنّهي:" ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [10]، أي بل نتّبع ملة إبراهيم حنيفا، كأنّه قيل لهم : اتّبعوا، حين قيل لهم : كونوا هودا أو نصارى." [11]

ويتبيّن لنا في ضوء ما سبق أنّ سيبويه وافق أستاذه في إطلاق مصطلح "الإضمار" ومفهومه، وأضاف إليه أنّ الفعل المضمر فعل مستعمل إظهاره في غير الأمر والنّهي.

كما نجد الخليل وتلميذه يختلفان في الاسم ويتفقان في المفهوم في حديثهما عن حروف القسم، يقول الخليل:" والنصب عند سقوط الواو والباء والتّاء من أوّل القسم، تقول: اللّه لا أفعل ذاك، يمين اللّه لا أزورك. نصبت لأنّك نزعت حرف الجرّ . . . قال الشّاعر:

أَلاَ رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللّهَ نَاصِحٌ وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الظِّبَاءِ السَّوانحِ [12]

قال" اللّهَ" لأنّه أراد: واللّهِ، ولمّا أسقط الواو نصب." [13]وفي الباب نفسه يورد قول"امرئ القيس:[14]

فَقُلْتُ : يَمِينَ اللَّهِ مَا أَنَا بَارِحٌ وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي، لَدَيْكِ، وَأَوْصَالِي

وبعضهم يضمرون حرف القسم ويجرّون به، فيقولون: اللّهِ لا أزورُكَ، كما يضمرون "ربّ"ويجرّون به." [15]

وجاء في كتاب سيبويه:" واعلم أنّك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته كما تنصب حقّا إذا قلت: إنّك ذاهب حقّا. . . وذلك قولك: اللّهَ لأفعلنّ، وقال ذو الرُّمة [16]:

أَلاَ رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللّهَ نَاصِحٌ وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الظِّبَاءِ السَّوانحِ

وقال أيضا:"ومن العرب من يقول: اللّه لأفعلنّ، وذلك أنّه أراد حرف الجرّ وإيّاه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه، كما حذف ربّ في قوله: [17]

وجدّاءَ ما يُرْجَى بِهَا ذُو قَرَابَةٍ لِعَطْفٍ وَمَا يَخْشَى السُّمَاةُ رَبِيبُهَا " [18]

وفي موضع آخر يقول:". . . كما قال: تا اللّهِ رجلا، وسبحان اللّه رجلا، وإنّما أراد: تا اللّهِ ما رأيت رجلا، ولكنّه يترك الإظهار استغناءً، لأنّ المخاطب يعلم أنّ هذا الموضع إنّما يُضمر فيه هذا الفعل، لكثرة استعمالهم إيّاه." [19]

نجد الخليل أمام هذا الفيض من الشواهد قد وظّف مصطلحات متنوعة للدّلالة على الحذف، فعبّر عن حذف حرف الجرّ بسقوط الواو والباء والتّاء من أوّل القسم، وينزع حرف الجرّ، وبإضمار ربّ في قوله: "كما يضمرون ربّ." [20]

أمّا سيبويه فلم يعتمد المصطلحات التّي اعتمدها أستاذه، وراح يعبّر عن ذلك "بحذف الجار "و "حذف ربّ" و"الاستغناء" والإضمار"؛ وهذا الاختلاف بين الخليل وسيبويه في إطلاق المصطلحات والمفاهيم يوحي باضطراب في المصطلح والمفهوم، بخاصة حينما نقف عند بعض النّحاة وهم يسمّون" حذف حرف الجرّ" بمصطلحات أخرى منها: " نزع الخافض" و" فقدان الخافض"و" إسقاط الجار". [21]
وجاء في كتاب إعراب القرآن للنّحاس (ت 338هـ) عدّة مسمّيات نقلها بدوره عن النّحاة على اختلاف مدارسهم ومنطلقاتهم، كأخذه برأي الخليل(ت175هـ) وسيبويه(ت180هـ) والفرّاء (ت207هـ)والكسائي(ت186هـ) وقطرب(ت202هـ) وأبي عبيدة(ت204هـ) وأبي حاتم(ت322هـ)؛ [22] ولم يشغله تميز المسمّيات وتوظيفها لأنّه كان منشغلا بتأويل آي القرآن الكريم وتفسير معناه.

ومن ههنا ندرك أنّ الاختلاف في استعمال المصطلح الدّقيق، وعدم مراعاة المفاهيم يؤدي –حتما- إلى الارتباك والقلق والغموض، فنجد المصطلحات التّي تفيد مفاهيم مختلفة يعوّض بعضها ببعض، وهذا يترتب عنه –طبعا- إطلاق

المصطلح نفسه للتّعبير عن مفاهيم أخرى مختلفة بلا تمييز، وينتج عنه تداخل في المفاهيم والتباس في مسمياتها. [23] وأنّه من الضّروري أن يخصص لكل مفهوم مصطلح مختص واحد، وألاّ يلتبس بآخر، إذ إنّ التّفاهم يكون ممكنا وغير ملتبس عندما يطلق مصطلح واحد على مفهوم واحد.

عرّفت بعض المعاجم كلمة مصطلح (*Terme*) على أنّه لفظ موضوعي يؤدّي معنى معيّنا بوضوح ودقّة، بحيث لا يقع أيّ لبس في ذهن القارئ أو السّامع، [24] وقد عرّفه المتخصّصون بأنّه "الرّمز اللّغوي المحدّد لمفهوم واحد،" [25] أي أنّ معناه هو المفهوم الذّي يدلّ عليه هذا المصطلح، وتقوم براعة تحديده على دقة موضعه ضمن نظام المفاهيم ذات العلاقة، وقد بيّن فيلبر (*Felber*) أنّ دقّة المصطلحات لا تعتمد على الرّموز اللّغوية؛ بل على المفاهيم، وأنّ التّفاهم النّاجح في اللّغة لا يعتمد على دقتها ، بل على دقة تنظيم مفاهيم الأشياء التي نسعى إلى دراستها. [26]

أمّا المفهوم فعرّفه فيلبر بقوله:" إنّه عبارة عن بناء عقلي- فكري- مشتق من شيء معيّن، فهو- بإيجاز- الصورة الذّهنية لشيء معيّن موجود في العالم الخارجي أو الدّاخلي . . .ولكي نبلّغ هذا البناء العقلي (المفهوم) في اتّصالاتنا، يتمّ تعيين رمز له ليدل عليه." [27]

فالحديث عن ظاهرة لغوية مميّزة في التّراث العربي، كالحذف بحمولتها الحضارية والتّراثية وشحنتها الدّلالية، يقودنا إلى ضرورة الوقوف على تصوّر شامل يحمل فكرة أساسية تفضي بنا إلى معرفة ما يستعمل بصددها من مسميات ومفاهيم مطابقة أو مغايرة بخاصة في استعمالات النّحاة والبلاغيّين.

أمّا فيما يخص مغايرة المفهوم ومطابقة المسمّى، فسيتّضح لنا من هذا العرض السّريع، لأمثلة: الحذف والإيجاز والإختصار والإقتصار.

أ- اعتبر الرماني (ت386هـ) الإيجاز القسم الأول من أقسام البلاغة العشرة [28] حيث يقول:"والإيجاز بلاغة، والتقصير عيّ" [29]

ب-الخطّابي (ت388هـ) تناول الاختصار بمعنى الإيجاز.[30]

ج-وسمى أبو هلال العسكري (ت395هـ) عين المعنى التي يصيبها الإيجاز بالحقيقة، يقول:"الإيجاز قصورُ البلاغة على الحقيقة".[31]

د- وابن فارس (ت 395هـ) في باب الحذف والاختصار، قال:" ومن سنن العرب الحذف والاختصار، يقولون:" واللّه أفعل ذاك" يريد لا أفعل. . . ومنه في كتاب اللّه جلّ ثناؤه:"(وَاسْأَلِ القريةَ)"[32] أراد أهلها."[33] نخلص إلى أنّ الاختصار عنده هو الحذف.

هـ- ونجد المرتضى (ت 436هـ) يصرّح بأنّ الحذف غير الاختصار في قوله:" والحذف غير الاختصار، وقوم يظنون أنّهما واحد، وليس كذلك؛ لأنّ الحذف يتعلّق بالألفاظ وهو أنّ تأتي

بلفظ يقتضي غيره ويتعلّق به، ولا يستقلّ بنفسه ويكون في الموجود دلالة على المحذوف فتقتصر عليه طلبا للاختصار، والاختصار يرجع إلى المعاني، وهو أن تأتي بلفظ لمعان كثيرة، ولو عبّر عنها بغيره لاحْتِيجَ إلى أكثر من ذلك اللّفظ، فلا حذف إلاّ وهو اختصار، وليس كلّ اختصار حذفا."[34] وفي ضوء هذا النّص يتبيّن أنّ الحذف عنده غير الاختصار، ويريد به الإيجاز.

و- وعبّر ابن رشيق (ت456هـ) عن الإيجاز بمعنى لطيف في قوله:"البلاغة إجاعة اللفظ، وإشباع المعنى"[35]

العزّ بن عبد السّلام(ت 660هـ) يرى أنّ الاختصار هو الاقتصار على ما يدلّ على الغرض مع حذف أو إضمار.[36]

ز- وقال السّيوطي (ت 911هـ):"الإيجاز التّعبير عن المراد بلفظ غير زائد. . . وقال القزويني: الأقرب أن يقال المنقول من طرف التّعبير عن المراد تأدية أصله إمّا بلفظ مساوٍ للأصل المراد أو ناقصٍ عنه وافٍ أو زائدٍ عليه بفائدة، والأوّل مساواة والثّاني إيجاز والثّالث إطناب."[37] وقال:" الإيجاز والاختصار بمعنى واحد كما يؤخذ

من المفتاح وصرّح به الطيبي وقال بعضهم الاختصار خاص بحذف الجمل فقط بخلاف الإيجاز".[38]

وقال في موضع آخر:"قال ابن هشام: جرت عادة النّحويّين أن يقولوا بحذف المفعول اختصارا أو اقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف بدليل وبالاقتصار الحذف بغير دليل. . ."[39]

في ضوء ما سبق يمكن القول إنّ البحث في إشكالية المصطلح النّحوي والبلاغي لظاهرة الحذف ومفهومهما في التّراث العربي، يستدعي قدرا أوفر من النّظر والدّراسة لتشعّب الظاهرة واتساعها، وتعدّد الأراء والاتجاهات حولها، ومن ثمّ فإنّ الوقوف على أسرار استعمالات هذه المسمّيات ومفاهيمها لن يتأتى على الوجه المطلوب إلاّ إذا اتّخذنا لذلك منهجا تقوم مرتكزاته على إعادة النظر في كيفية توظيف هذه المسمّيات ومساءلتها، واستقراء آراء النّحاة والبلاغيّين؛ وهذا - طبعا- يحتاج إلى دراسة قائمة بذاتها.

والذّي يقلّب النّظر في الآراء التّي سبق عرضها، ويوازن بينها يمكنه أن يدرك - لا محالة- أنّ هنالك اختلافات في بعض المفاهيم واتفاقا في مسمّياتها كالاختصار والاقتصار والإيجاز والإضمار؛ وعدم وضوح استقلالية هذه المسميات بالمراد الدّقيق منها، ممّا يعتبر بدايات اصطلاحية في إطار قد يحدّد بعض معالم الرؤية في حدود ما بلغه العلم على ذلك العهد؛ وهذا يعود لأسباب متعدّدة منها ارتباط المسمّيات بالدّلالة اللّغوية حينا، وبأغراض الحذف حينا، وبأسبابه حينا آخر، ويقف-أيضا- على أسرار استعمالاتها التّي جاءت بكيفية تتّفق تارة وتختلف أحايين أخرى؛ فالفرّاء (ت204هـ)- مثلا- كان حين يصادف الحذف في آي القرآن الكريم يعتبره أمرا مألوفا، مادام العرب أخذت عليه في أساليبها، وطالما أنّه لا يؤثّر على فهم الكلام، وعلى هذا الأساس يجري الحذف في الكلمة، والجملة، والجمل وكلّ ذلك مألوف لدى العرب عند علم المخاطب به قصدا للإيجاز والاختصار.[40]

الهوامش:

[2] –أستاذ بقسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات والفنون بجامعة وهران السانية.

[3]– اللغة العربيـة معناهـا ومبناهـا : د. تمـام حـسان، ط.3، سـنة 1418هـ/ 1998م، عـالم الكتـب– القاهرة– ص 34.

[4]– غريب القرآن في عصر الرسول والصحابة والتّابعين: د.عبـد العـال سـالم مكـرم، ط.1/ 1996م، مؤسسة الرسالة– بيروت– ص05.

[5] – المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني نشأتها وتطورها حتّى القـرن الـسابع الهجـري، :د. أحمد جمال العمري مكتبة الخـانجي للطّباعـة والنّـشر والتّوزيـع، د .ط، سـنة 1410هـ/ 1990 م، ص76– 77.

[6] – سورة البقرة الآية 138

[7]– كتاب الجمل في النحو، للخليل بـن أحمـد الفراهيـدي، تحقيـق د. فخـر الـدّين قبـاوة، انتـشارات استقلال ط.1/ 1410هـ إيران ص69.

[8] – سورة البقرة، الآية135

[9] – المصدر نفسه، ص 69–70.

[10]– سورة البقرة، الآية 135

[11] – الكتاب، ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق وشرح :د. عبـد الـسلام هـارون، عـالم الكتب، ط.3 سنة 1403هـ/ 1983م– بيروت– ج1/ 257.

[12]– الديوان، ج2/ 330.

[13]– كتاب الجمل في النّحو :الخليل بن أحمد الفراهيدي، ص107

[14]– امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكـل المـرار تـوفي نحـو 130 ق.هـ، يراجـع الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العـرب والمـستعربين والمستـشرقين، تـأليف خـير الدين الزركلي، ط.6، سنة 1984م دار العلم للملايين بيروت –لبنان – ج 2/ 11.

[15] – كتاب الجمل في النحو:الخليل بن أحمد الفراهيدي، ص108

[16]– ذو الرُّمة غيلان بن عقبة بن نهيش بن مسعود العدوي، من مضر، مـن فحـول الطبقـة الثـاني في عصره (ت117هـ/ 735م)، ينظر ديوان ذي الرمـة، تحقيـق واضـح الـصمد، دار الجيـل–بـيروت– لبنان، ج1/ 34، والشعر والشعراء :ابن قتيبة،ج2/ 437.

[17]– نسبه محقق الكتاب إلى شاعر من بني عنبر، ينظر الكتاب :سيبويه ج3/ 498

[18] – الكتاب :سيبويه، ج3/ 497–498

[19] – المصدر نفسه، ج2/ 293–294

[20] – كتاب الجمل في النّحو :الخليل بن أحمد الفراهيدي، ص108

[21] – ينظر كتاب الجمل في النحو للخليل، ص107–108، والكتاب :سيبويه، ج1/ 38–159

[22] – ينظر إعراب القرآن: أبو جعفر أحمدبن محمـد بـن اسماعيـل النّحـاس، تحقيـق:د. زهـير غـازي زاهد، عالم الكتب، ط.2 1405هـ/ 1985م – بيروت– ج2/ 310–311– 387.

23 – نظرا لوفرة المصطلحات وتداخلها استعملنا لفظة المسميات عوض المصطلحات.

24 – ينظر المعجم الأدبي: جبور عبد النّور، ط.2، سنة 1984م، دار العلم للملايين–بيروت– ص 252.

25–Helmut Felber, Standardization of Terminology 1985, page 17 .

26– ينظر المرجع نفسه، ص2 – 3

Helmut Felber, Standardization of Terminology 1985, page17

27 – ينظر النكت في إعجاز القرآن، ضمن﴿ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام د.ط، سنة 1387هـ/ 1968م، دار المعارف بمصر–القاهرة– ص 76

28– المصدر نفسه، ص78

29 – ينظر بيان إعجاز القرآن: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطّابي، تحقيق:خلف اللّه ومحمد زغلول سلام دار المعارف– القاهرة– د.ط، 1387هـ/ 1968م، ص51– 52.

30– كتاب الصناعتين: أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري ، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ط.1، سنة 1371هـ/ 1952م، دار إحياء الكتب العربية، ص173.

31 – سورة يوسف/ 82.

32 – الصاحبي في فقه اللّغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، علّق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط.1، 1418هـ/ 1997م–بيروت ، لبنان– ص156.[4] أمالي المرتضى، غرر الفوائد ودرر القلائد: الشريف علي بن الحسين الموسوي العلوي المرتضى، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الكتاب العربي، ط.2، 1387هـ/ 1968م – بيروت– 2/ 74.

33– العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: أبو الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، حققه محمد محي الدين عبد الحميد ط2، سنة 1963م، مطبعة السعادة–مصر– ج1/ 418.

34–كتاب الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز: ابن عبد السلام عز الدين، دار المعارف، دط، دت، بيروت ص2.

35 – الإتقان في علوم القرآن : جلال الدّين السيوطي الشافعي وبهامشه كتاب إعجاز.

36– الإتقان في علوم القرآن : جلال الدّين السيوطي الشافعي وبهامشه كتاب إعجاز القرآن للإمام القاضي أبي بكر الباقلاني، دار الفكر، د.ط، د.ت–بيروت–ج2/ 53.

37– الإتقان في علوم القرآن:جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، د.ط، د.ت، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني– القاهرة– ج3/ 162.

38–كتاب الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي، راجعه وقدم له د.فايز ترحيني، ط.1، سنة 1404هـ/ 1984م، دار الكتاب العربي–بيروت– ج2/ 225.

39 – ينظر معاني القرآن : أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط.2، سنة 1980م، عالم الكتب–بيروت– ج2/ 219.